1

الثقافة السياسية

2008

1

سلسلة إصدارات
التنمية السياسية
"قضايا ومفاهيم نظرية"

معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development

سلسلة إصدارات التنمية السياسية

"الثقافـــة السياسيـــة"

- 1 -

د . عبدالغفار رشاد القصبي

الأفكار الواردة في هذا الإصدار تعبر عن آراء المؤلف

دون مسئولية معهد البحرين للتنمية السياسية

قدمت هذه الورقة البحثية وصدرت تحت رقم"1"

السنة الأولى 2008

© معهد البحرين للتنمية السياسية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2008

توجه المراسلات البحثية الى: معهد البحرين للتنمية السياسية

ص.ب. 38955

الرفاع – مملكة البحرين

هاتف: 17650172-973+

فاكس: 17650134-973+

بسم الله الرحمن الرحيم

نشأ معهد البحرين للتنمية السياسية بموجب المرسوم الملكي رقم (39) لسنة 2005م، ويعمل في إطار الأسس والمبادئ الدستورية والقانونية على دعم المسيرة الإصلاحية لجلالة الملك من خلال نشر الثقافة السياسية والقانونية وترسيخ مفاهيم المبادئ الديمقراطية السليمة لفئات الشعب المختلفة وتنمية الوعي السياسي بين المواطنين ودعم تجربة المجالس المحلية وترسيخ مبدأ المشروعية وسيادة القانون وله ممارسة كافة المهام والصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضه.

من هذا المنطلق يقوم المعهد بإصدار "سلسلة إصدارات التنمية السياسية" والتي تتناول التعريف بأهم قضايا ومفاهيم التنمية السياسية النظرية، وما يرتبط بها من حوار فكري وجدل نظري.

تصدر السلسلة بشكل غير دوري مؤقتاً، إلى أن تأخذ في الانتظام بطريقة دورية في شكل إصدار فصلي أو شهري.

ترحب السلسلة بمساهمات الكتاب والمفكرين من كافة التيارات والاتجاهات.

الفهـــــرس

المقدمـــــــة ..... - 1 -

الفصل الأول: في المفهوم وعلاقته بالتنمية السياسية ..... - 2 -

الثقافة السياسية وسيكولوجية الأمـــة ..... - 2 -

الثقافة السياسية والإصلاح الديمقراطي والتنمية السياسية ..... - 5 -

في تعريف الثقافة السياسية ..... - 6 -

الفصل الثاني: تنوع أنماط الثقافة السياسية ..... - 13 -

الثقافة السياسيـة الفرعيـــة ..... - 13 -

الثقافة السياسية للنخبة وثقافة الجماهير ..... - 15 -

الثقافة المدنية: أنماط الثقافة السياسية ..... - 21 -

الخلاصة واستنتاجات ..... - 23 -

شروط النشر والإشتراك في السلسلة ..... - 26 -

المقدمـــــــة

يهدف هذا الإصدار إلى توضيح معنى الثقافة السياسية، وأبعاد وعناصر المفهوم، وما يرتبط به من أهمية وتأثيرات، وأيضاً من تصنيفات واعتبارات نظرية وعملية.

والمفهوم في ذاته يعكس اهتماماً كبيراً بالجوانب القيمية والإدراكية في دراسات التنمية السياسية، منذ أن صاغه جابريل الموند – في النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين – وحتى الكتابات الحديثة التي أظهرت أهمية مفهوم الثقافة السياسية وقوته التفسيرية. ولعل أبرز هذه الكتب ما ظهر مؤخراً – بإسم الكاتب الأمريكي الشهير صامويل هنتنجتون – والذي يؤكد على تلك القوة التفسيرية لمصطلح الثقافة السياسية، في توضيح توجه بعض النظم السياسية، والمجتمعات، إلى المزيد من الاصلاحات والتحولات، وتردد البعض الآخر، بالرغم من التحذيرات المتكررة التي يتبناها بعض الباحثين بشأن التعميم انطلاقاً من استخدام التحليلات السببية في دراسات الثقافة السياسية وربطها بإنجازات أو نجاحات معينة في مجالات التحول والتطور السياسي.

الفصل الأول: في المفهوم وعلاقته بالتنمية السياسية
الثقافة السياسية وسيكولوجية الأمـــة

كل مجتمع له سماته التي تميزه، من قيم ومعايير ومعتقدات ومثل، تتعلق بالحياة السياسية، وبظاهرة السلطة، وبالنظام السياسي. هذه المجموعة من القيم، والمعتقدات والرموز، حول النظام السياسي، وكيف يفترض أنه يعمل، وحول ما قد تفعله الحكومة، وحول نظرة الشعب إلى السلطة والتزاماته إزائها، تشكل الثقافة السياسية لأمه ما، وهي تختلف بشكل ملحوظ من أمه إلى أخرى وبإيجاز فإن الثقافة السياسية هي سيكولوجية الأمة فيما يتعلق بالسياسة[1] ويشبهها إيلو "بالهواء الذي نتنفسه"، فهي جزء مما نكون على وعي، أو على غير وعي، به ونلاحظها فقط عندما ننتقل من ثقافة إلى ثقافة أخرى. فالوعي بالثقافات المختلفة يسهم في التعرف على الثقافة التي نحيا في إطارها، ونتصرف، ونفكر، ونحكم على الأمور. والثقافة بدون وعينا تتغلغل في كل أوجه حياتنا اليومية، بما فيها السلوك السياسي، والذي لا نستطيع فهمه فهماً كاملاً إذا لم نعالجه ثقافياً، ونحدد موقعه في

---

[1] Michael G. Roskin et al., Political Science-An Introduction (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice –Hall, 1988) P. 128.

السياق الثقافي الأوسع، وهذا يجعلنا أقدر على معرفة كيف أن سلوكنا السياسي يتشابه أو يختلف مع السلوك السياسي في ثقافة أخرى.[2]

الثقافة السياسية تتعلق بتلك القيم والمعتقدات التي تحدد كيف يفسر الشعب الدور الصحيح للحكومة وكيف أن الحكومة ذاتها يتم تنظيمها. وإدراك الشعب لدور الحكومة، وللعلاقات الصحيحة بين الحاكم والمحكومين، له تأثيره المعترف به على النظام السياسي [3].

والثقافة السياسية هي: إلى حد كبير، إستجابة لإنجازات النظام السياسي وممارسات الحكومة، في الحاضر، وفي الماضي، والثقافة السياسية تتغير، لكنه تغير بطيء نسبياً، له ديناميات ومبرراته، وقد تشير الى قدر من الثبات النسبي، مقارنة بالرأي العام، وما يرتبط به من مظاهر للتقلب وتأثر بسرعة الأحداث وتلاحقها الدائم في عصر الإتصال الجماهيري.

ماهو شكل الثقافة السياسية السائدة في وطننا العربي اليوم؟ وفي القلب منه مجتمعنا البحريني أو الخليجي الذي يمثل، افتراضاً،

---

[2] Heinz Eulau. Politics, Self, and Society-A Theme and Variations (Cambridge, Massachusetts: Harvard Univ. press, 1986) P. 45.

[3] Michael G. Roskin et al., op. Cit., P. 129.

هذا الوطن، ونحن في مطلع القرن الحادي والعشرين؟ والى أي مدى يبدو هذا الشكل معبراً عن مشكلاتنا الوطنية، وهويتنا العربية، وقيمنا وانتمائنا الإسلامي، وعن نهضتنا وعصريتنا، وإنتمائنا الى حضارة أيامنا هذه؟ وعلى وجه التحديد هل تبدو تلك الثقافة ديمقراطية؟ أو بمعنى آخر هل تحمل بذور وإمكانيات الثقافة الديمقراطية؟ وكيف السبيل إثبات هذه البذور وتعظيم هذه الإمكانيات حتى تغدو ثقافتنا العربية أكثر ديمقراطية؟

هدف هذا الإصدار التأصيل لمفهوم الثقافة السياسية، وعلاقتها بقضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية، والهوية والإنتماء الوطني والقومي والشريعة والأسس التي تستند إليها حركة النظام السياسي في عيون المواطنين، وإدراكاتهم، وتوجهات الأمة: في حاضرها ومستقبلها، وفي نظرتها إلى ماضيها، والأجيال القادمة، وما ينتظرها، وما يرتبط بها من تنشئة وقيم.

تمارس الثقافة السياسية تأثيراً واسعاً، وتلعب دوراً متزايداً في المجتمع المعاصر ويختلف نمط هذه الثقافة من مجتمع لآخر، كما تختلف في المجتمع نفسه، في حدود معينة، من مرحلة إلى مرحلة أخرى من مراحل تطوره، الأمر الذي يؤكد أهمية دراسة ديناميات التغير الثقافي كما تفرضها متطلبات النمو والتقدم والديمقراطية. وقد

إرتبطت بأمتنا، وقضايا مجتمعنا. ولعل من الملائم معالجة هذه الإشكالية من خلال إطار منهج تنموي مقارن، بمقارنة مجتمعنا العربي بدول العالم الثالث، وهي لا تزال جزء منه، وبالدول الصناعية المتقدمة.

الثقافة السياسية والإصلاح الديمقراطي والتنمية السياسية

وتحاول الدراسة إثبات إمكانية التحول الديمقراطي للثقافة السياسية، وإسباغ هذا الطابع، وتأكيده بالنسبة لنماذج الثقافة التي هي في حاجة الى المزيد من عناصر الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

وتتضمن اتجاهات المواطنين التي تشكل الثقافة السياسية الديمقراطية، والتي تيسر عمليات التنمية السياسية وتعززها:

1) الميل إلى المساواة، في مقابل التدرج في العلاقات الإجتماعية والسياسية.

2) الميل إلى الحرية، في مقابل الأوامر والإكراه.

3) العدالة في التوزيع، في مقابل المظالم والفروق في الدخول والثروات.

4) أولوية الإنتخابات كأساس للتجنيد السياسي.

5) الولاء للدولة القومية وللجماعات الأخرى.

6) إستعداد الفرد للمشاركة في الاجتماعات السياسية.

7) توقعاته بشأن توجهات النظام السياسي الى المشاركة في المستقبل.

8) ثقته في الحكومة وفي النظام.

9) تصوره لذاته كمشارك نشط في النظام.

10) تصوره لتاثيره على مدخلات، وعلى مخرجات النظام.

11) إستعداده لقبول مبدأ التعددية الحزبية.

12) ولرفض مبدأ إنفراد حزب سياسي أو جماعة واحدة بالسلطة.

13) إستعداد الفرد لتبني النظره السببية، ورفض التفسير القدري للأمور.

14) الإيمان بقدرة الإنسان في صنع حياته ومستقبله.

15) الإهتمام بمطالب المستقبل وحد أدنى من القدرة على التنبؤ.

16) الميل إلى الإبتكار في مقابل الجمود والنقل والتقليد.

في تعريف الثقافة السياسية

تعد الثقافة السياسية ثقافة فرعية في إطار الثقافة العامة للمجتمع [4]، فهي الشق المتعلق بظاهرة السلطة من هذه الثقافة العامة، ورغم تعدد

---

[4] Dennis Kavanagh. Political Culture (London: The Macmillan Press, LTD., 1972) P. 12

وتنوع التعريفات [5] بالنسبة لهذا المفهوم، فإنه يدور في النهاية حول نسق القيم والمعتقدات السائد المتعلق بالسلطة والحكم في المجتمع، وما يشكله هذا النسق من بيئة معنوية يعمل من خلالها النظام السياسي ويؤدي وظائفة.

وعلى ذلك فإن الثقافة السياسية تشير من ناحية الى القيم والمعتقدات والإتجاهات نحو السلطة والحكم، وتشير من ناحية ثانية الى الغايات والوسائل التي تتعلق بالنظام السياسي وحركته وتطور الحركة السياسية والقيم والمعايير التي تحكمها. كما تشير من ناحية ثالثة إلى شرعية القواعد والإجراءات والتنظيمات السياسية.

وأخيراً فإنها تشير إلى تصرفات الأفراد ووجهتهم بشأن حل المشكلات التي تواجههم، وهل هي براجماتية أم مثالية، وهل هي ذات صفة تعاونية أم غير متعاونة والإنتماء أو الإغتراب عن النظام السياسي والثقة أوعدم الثقة في الأفراد الآخرين، وهل تؤكد على التسلسل الهرمي التصاعدي في العلاقات الإجتماعية أم تؤكد على المساواة، وهل تميل إلى الحرية أم تفترض الإكراه؟ وهل تكرس الولاء للمجتمع ككل أم لتجمعات محلية او قبلية؟ .. وهكذا فإن الثقافة

---

(5) Lucian W. Pye. Politics, Personality and Nation Building – Burma's Search for Identity (New Haven: Yale Univ. Press, 1962) PP. 122-124. Ibid, PP. 10-12.

السياسية تعد بمثابة التنظيم غير الرسمي للدولة بما يضمه هذا التنظيم من سلوك وإتجاهات ومواقف وقيم ومشاعر ورموز ومعايير تحكم السلوك السياسي والمعتقدات التي تؤثر عليه.

ورغم حداثة المفهوم إلا أنه أصبح يلقى إهتماماً واسعاً في الكتابات السياسية المعاصرة عامة ودراسات التنمية السياسية خاصة. ويكرس هذا الإهتمام ويدعمه **ثلاثة أبعاد** [6] ترتبط فيها الثقافة السياسية بالتنمية السياسية وبالمفهوم الديمقراطي:

أولها: يتعلق بمساهمة الهوية القومية التي تمثل أهمية خاصة في عملية بناء الدولة القومية. فالقيام بمواجهة الأزمات السياسية التي تطرحها ضغوط التغيير السريع في المجتمع، والقيام ببناء ما يعرف بمؤسسات الدولة القومية، يجب أن يسبقه خلق شعور لدى الأفراد بالهوية وبالذات القومية والإحساس بالولاء والإنتماء القومي، الذي يتجاوز الولاءات الطائفية أو القبلية أو المحلية الضيقة.

وثانيها: يدور حول نظرة الأفراد وتوقعاتهم بشأن القرارات التي تتخذها السلطة السياسية – أو ما يعرف بالمخرجات الحكومية –

---

[6] Sidney Verba. Comparative Political Culture in: Lucian W. PYE & Sidney Verba (eds.) Political Culture and Political Development (Princeton: Princeton Univ. Press, 1965) PP. 529 – 533.

فقد تكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ذات صبغة محلية فينصب إهتمام الفرد على الأسرة أو العشيرة، توقعاً منه بأنها هي التي تستجيب لمطالبه وليس المؤسسات القومية، ويصبح الإنتقال من هذا النمط المحلي للثقافة السياسية إلى نمط أرحب يتسع ويمتد إلى النطاق القومي أحد المراحل في عملية التنمية السياسية.

وثالثها: يدور حول نظرة الأفراد إلى عملية صنع القرار السياسي، فقد ينصب إهتمام الأفراد فقط على ما يمكن أن يترتب على القرار من نفع أو ضرر دون الإهتمام بمعرفة مراحل وأساليب إعداد القرار، وفي هذه الحالة يعتبر الأفراد أنفسهم مجرد رعايا في المجتمع أكثر مما هم مشاركون إيجابيون بينما في حالات أخرى تؤكد الثقافة السياسية على ضرورة مشاركة الفرد إيجابياً في عملية صنع القرار وليس مجرد الإذعان لتلك القرارات بعد صدورها.

ومن ناحية أخرى يمكن القول أن ثمة علاقة محتمله بين نسق القيم السائد في المجتمع وبين الأدوار والأبنية السياسية والإقتصادية والإجتماعية فيه، وأن التغيير في نسق القيم وفي الإتجاهات والمعايير وأنماط السلوك من شأنه التأثير على هذه الأدوار والأبنية المختلفة. كما أن استقرار وتكامل الثقافة السياسية وديمقراطيتها يعتمدان – جزئياً – على أحداث وتطوير تغييرات نظامية.

والثقافة السياسية أحد المفاهيم الرئيسية التي أدخلها الموند إلى البحث السياسي، واعتبرأنها تمثل توجها للحركه السياسية [7]. ويستند الموند في تحليله الى كتابات برسونز وشلز، في النظر الى هذه التوجهات، وما يرتبط بها من قيم ومعتقدات إزاء السياسة، ومعانى وأهداف يجسدها النظام.

فكل نظام سياسي يجسد نماذج معينة للتوجهات إزاء الحركة السياسية، ويرتبط ذلك بعناصر إدراكية، للتمييز بين الأهداف والأحداث والتصرفات، وبطريقة إختيار الأفراد لتفصيلاتهم ومدركاتهم، وتنظيم المعتقدات والقيم لديهم في مواجهة الحركة السياسية [8].

والثقافة السياسية قد تمتد عبر حدود النظم السياسية، فتتجاوز عادة حدود نظام سياسي معين، ويمكن القول بوجود نمط من الثقافة السياسية العربية الذي يتجاوز حدود أي نظام سياسي عربي بمفرده، رغم ما قد يرتبط بكل نظام من خصوصية [9].

---

[7] Gabriel A. Almond. Comparative Political systems: The Journal of Politics. Vol. 18. No. 3 (August 1956) PP. 391 – 409. Esp. At p. 396.

[8] Gabriel A.Almond. Comparative Political Systems, Op. Cit, p. 396

[9] يمكن القول بوجود ثقافة سياسية عربية، واحدة إستناداً إلى القول بوجود شخصية عربية تعبر عن أمة عربية واحدة، تقوم على دعامة نمط أساسي للإنتاج

والثقافة السياسية ليست هي الثقافة العامه، بالرغم من أنها ترتبط بها، أنها تتميز عنها[10] ويصفها البعض بأنها "ثقافة سياسية فرعية"، تمييزاً لها عن الثقافة العامة. وقد يقع نوع من التناقض والصراع بين هذه الثقافة الفرعية التي تعرف بالثقافة السياسية وبين الثقافة العامة الأوسع للمجتمع، كالثقافة الفرعية للعسكريين وما ترتبط به من تدرج وهيراركية تتناقض مع ثقافة عامة ترتبط بقيم المساواة، كما في بعض المجتمعات الديمقراطية، والثقافة السياسية التي ترتبط

تطور وفق مراحل متشابهة في الأقطار العربية، وعلى بناء فوقي واحد تشكله الخبرة التاريخية واللغة العربية، والتراث المشترك في هذه الأقطار. ولا يمنع هذا القول من وجود شخصيات إقليمية متميزة في الوطن العربي. راجع تفصيل ذلك: السيد يس. الشخصية العربية: النسق الرئيسي والإنساق الفرعية (ملاحظات أولية) في:

د. سعد الدين إبراهيم (إشراف) عروبة مصر. حوار السبعينات (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 1978) صص 33 – 44 خصوصاً ص 37، وقد أكد فؤاد مرسى إمكانية أن يمثل المجتمع القطري في الدولة العربية المعاصرة المجتمعات العربية المعاصرة. انظر: -

فؤاد مرسى: البعد الاجتماعي للشخصية المصرية المعاصرة.

الفكر المعاصر. (أبريل 1979 صص 34 – 41.

([10]) Gabriel A. Almond. Comparative Political Systems op. Cit., P. 369

بنمط من التوجهات العقيدية، في إطار ثقافة عامة لها توجهاتها العلمانية [11].

وقد أضفت مفاهيم الثقافة السياسية ثراء وحيوية على البحث السياسي، وعلى دراسة السلوك السياسي، سواءاً كانت ذلك على مستوى مؤسسة أو مجتمع محلي أو طبقة إجتماعية أو مؤسسة دينية أو منطقة جغرافية أو جماعة جيلية، وما إليها من جماعات عند مقارنتها بالسياق المجتمعي الأوسع [12]. وبالرغم من أن كل من هذه الجماعات تشارك بقاسم مشترك في الثقافة الأوسع، فإن لكل منها نماذجه الخاصه به للسلوك والتوقعات والتفضيلات، بما فيها السلوك والتفضيلات السياسية.

([11])Heinz Eulau. Op. Cit., P. 52.

([12])أجريت دراسات عديدة لها أهميتها على مستوى مجتمعات محلية، والمؤسسة العسكرية واتحادات العمال وغيرها. انظر: Idem.

الفصل الثاني: تنوع أنماط الثقافة السياسية

الثقافة السياسية الفرعية

وإذا كانت الثقافة السياسية تعد بمثابة ثقافة فرعية أو تابعة في إطار الثقافة العامة للمجتمع فإنه في إطار الثقافة السياسية العامة للمجتمع يمكن التمييز بين عدد من الثقافات الفرعية أو التابعة التي تتنوع بتنوع الأقاليم واللغات والسلالات والطبقات الإجتماعية والمهن والأجيال داخل المجتمع. وتختلف درجة تجانس هذه الثقافات الفرعية من مجتمع اخر.

وتوجد ثقافات فرعية في داخل الثقافات الفرعية، كما توجد جماعات في داخل الجماعات. حيث يفترض ايلوان الوحدات الإجتماعية الأصغر، كالأسر والشلل وفرق أو جماعات العمل الصغيرة لها ثقافاتها الفرعية الخاصه بها. وفي معظم الحالات تقوم هذه الجماعات للفرعية بوظيفة ثقافية مزدوجة، فهي من ناحية تقوم بنقل طرقها الخاصة بها في التفكير، والفعل أو الحركة، للأجيال الجديدة، والمنضمين الجدد إليها، ومن ناحية أخرى تفعل نفس الشيء بالنسبة للنماذج الثقافية الأكثر عمومية.

لكن وجود الثقافة السياسية الفرعية، في مواقف سياسية معينة، سواءاً أخذ شكلاً مؤسسياً رسمياً، أم لم يأخذ هذا الشكل، هو مسألة أمبيريقية، ولا يمكن أن تخضع لأحكام مسبقة. فقد توجد إختلافات سلالية وإقليمية ودينية ولغوية واجتماعية، لكن من الضروري ان تصل هذه الإختلافات إلى درجة من التأثير والقوة تجعلها كافية، في جماعة ما، لكي تشكل ثقافة فرعية. فمن الخطأ تصور أن كل جماعة فرعية متميزة في المجتمع على أنها تشكل ثقافة فرعية [13]، فقد تكون التوجهات السياسية الأساسية للجماعة هي نفسها توجهات ونماذج التيار السائد في المجتمع رغم بعض التميز الطفيف، فلا يكفى هذا التمييز المحدود لإطلاق صفة ثقافة فرعية، خصوصاً إذا كان المجتمع القومي على درجة أعلى من التجانس والتكامل الثقافي، ومن ثم فإن القول بأن جماعة ما تشكل ثقافة فرعية قد يكون تحكميا، لا يخلو من تعسف.

ومع ذلك فإن ثمة حالات يسهل فيها تحديد الثقافات الفرعية، خصوصا تلك الجماعات التي تمثل خصوصيات لغوية أو دينية أو سلالية متميزة، والتي تتميز بعزلة نسبية عن بقية السكان، كالأكراد في العراق، والبربر في المغرب العربي، والقبائل الأفريقية في جنوب السودان، والجماعات الطائفية المختلفة في لبنان وكذلك الشعب

([13]) Michael G. Roskin et al., op. Cit., P. 138.

الناطق بالفرنسية في كويبك بكندا، والباسك في شمال أسبانيا، والرومان الكاثوليك في إيرلندا الشمالية، وجماعات السيخ في الهند، وغيرها من أمثلة توضح إختلافات بدرجة كافية، يرجح أن تطرح ثقافة فرعية سياسية [14].

وعندما تتبلور الثقافة الفرعية بشكل متميز للغاية، حينئذ قد تمثل تهديداً للنظام السياسي، ومازالت الأزمات واضحة في لبنان وجنوب السودان ومناطق الأكراد في العراق وتركيا بوجه خاص، الأمر الذي يوضح ضرورة التعامل والربط بينها وبين الثقافة الأم، مهما كان ذلك صعباً حتى لا تصل الجماعات الفرعية إلى لحظة تقرر فيها أنها لم تعد تنتمي الى الدولة الأم.

الثقافة السياسية للنخبة وثقافة الجماهير

على مستوى الوطن – العربي وكثيراً من دول العالم الثالث – تبرز بوجه خاص أهمية التمييز بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير.

تشير الثقافة السياسية للنخبة إلى القيم والإتجاهات ومعايير وأنماط السلوك لأولئك الذين يمارسون تأثيراً مباشراً على مخرجات

---

(14) عن بعض هذه الأمثلة انظر: Ibid, PP. 138 – 139.

النظام السياسي، ويؤدون دوراً فعالاً في عملية التخصيص السلطوي للقيم فيه، أي أن الثقافة السياسية للنخبة ترتبط بالعناصر القيادية للأدوار والأبنية والعمليات والتفاعلات السياسية وفي القلب من مشكلة الثقافة السياسية للنخبة تكمن مسألة الصفات الضرورية اللازم توافرها في أعضاء النخبة الذين يملكون القوى السياسية في الجسد السياسي والذين يمثلون أهمية خاصة في تحقيق الممارسة الديمقراطية وعمليات التنمية السياسية على أرض الواقع [15].

أما الثقافة السياسية للجماهير فإنها تشير إلى نسق القيم والإتجاهات السائدة بين السكان بصفة عامة بما فيهم المواطنين المشاركين والأعضاء العاديين – من غير القادة – في الأبنية والمؤسسات التي لها سلطة وتأثير على مخرجات النظام السياسي.

وعلى مستوى ثقافة النخبة قد يوجد تنوع وإختلاف بين نخبة وأخرى. فقد تمارس السلطة وتحتكر مواقع الهيمنة السياسية في مجتمع من المجتمعات نخبة مدنية تغلب عليها ثقافة قانونية أو دينية،

---

[15] أنظر في ذلك:

Peter Bachrach. The Theory of Democratic Elitism (London: Univ. Of London Press LTD., 1970) Passim.

Lucian W. Pye. Identity and the political culture. in: Leonard Binder et al., (eds.)

وقد تمثل النخبة السياسية المهيمنة ثقافة متميزة كتلك التي يقدمها ضباط الجيش بعد توليهم مقاليد الأمور.

وكثيراً ما شهد القطر العربي بعد حصوله على الإستقلال سيطرة نخبة عسكرية من ضباط الجيش الذين يمثلون ثقافة سياسية نوعية متميزة، ويتميز هؤلاء عادة بالمشاعر الوطنية المعادية للدولة الإستعمارية السابقة، ويحاولون إحتكار العملية السياسية. والعسكريون يكنون شعوراً بالنقص والكراهية والإذدراء إزاء المثقفين والمتعلمين وقد يدركون ويصورون أنفسهم على أنهم "مثقفون في زي عسكري".

والمثقفون والمتعلمون عموما قد ينظرون إلى العسكريين نظرة شك حذر، وهي النظرة التي تسود كثيراً من المجتمعات الصناعية المتقدمة اليوم.

ولعل هذه النظرة تصبح أكثر إنتشاراً وعمقاً في الدول التي تعرضت لتدخل العسكريين في السياسة والحكم فيها وفرض أنفسهم كنخبة وحيدة مهيمنة. ويمكن لعملية التنشئة السياسية والعملية التعليمية أن تؤدي دوراً أساسياً في تطوير علاقات أساسها الثقة والفهم والإحترام المتبادل بين المثقفين والعسكريين وفي إرساء قيم وتقاليد

السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية في المجتمع وتخليص النشئ من النظرة التي تمجد وتبجل العسكريين أو التي تحط من قدرهم وإن كان ذلك يتطلب أيضا الحد من سيطرة العسكريين خصوصاً في تلك الدول التي تعاني من هيمنة العسكريين التامة على قنوات الإتصال ووسائل الإعلام بها. تصبح مهمة عملية التعليم ولتنشئه أن توضح أن الجيش هو إنبثاق للأمة، وثمره طرحتها الأمة والشعب الذي يدعمه ويمنحه الحياة.

وأن للجيش دوراً شرعياً كجماعة ضغط لها مصالحها وتأثيرها في العملية السياسية، وأن توضح للنشئ وأعضاء المجتمع جميعاً المخاطر التي يسببها تحول الجيش من الشرعية إلى بسط هيمنته وتدخله. ولا شك أن مهمة التنشئة تصبح صعبة ومعقدة عندما يوجد تقليد ثقافي لا يؤكد الفصل بين الوظائف السياسية والوظيفة العسكرية.

وعلى مستوى ثقافة الجماهير قد توجد إختلافات أيضا بين الشريحة التي تتصف بالإهتمام السياسي وتلك التي تتسم بعدم الاهتمام. كما إن الاختلافات الطبقية والمهنية والسلالية والدينية واللغوية قد يصحبها قدر من التنوع الثقافي أو ما يمكن تسميته بتشرذم الثقافة السياسية ولا يعني هذه التشرذم في الثقافة السياسية تفكك

المجتمع أو إنهيار النظام طالما كانت النخبة والقوى الفاعلة في المجتمع تدرك مخاطر هذا التشرذم على أهداف الدولة وتكاملها، وكانت تعمل بدأب للحفاظ على النظام وإمتلاك المهارات الضرورية اللازمة للتكيف والمرونة التي يتطلبها الحفاظ على النظام، وطالما كانت تدرك المخاطر التي قد تترتب على وجود ثقافات فرعية – كتلك التي تمثلها الأقليات في العراق وسوريا والسودان وغيرها من أقطار الوطن العربي – غير ممثلة في المؤسسات السياسية أو في النظام السياسي بوجه عام [16].

ويتفاوت مدى التجانس والإنسجام بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير من المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات النامية ففي المجتمع البريطاني أو الأمريكي على سبيل المثال توجد درجة عالية من التجانس والإنسجام إذ تلقن النخبة ثقافة الجماهير قبل أن تسند إليها الأدوار المختلفة، وتظل النخبة رغم معارفها الواسعة ومهارتها المتخصصة تقدر القيم الأساسية السائدة في المجتمع.

أما في الأقطار العربية، وفي الدول النامية بوجه عام، فإن ثمة فجوة واسعة بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير: فالأولى حديثة علمانية قومية، والثانية تقليدية دينية محلية أو طائفية قبلية، ويرتبط

---

[16] Dennis Kavanagh. Political Culture op. Cit., PP. 25 -26

هذا التباين الثقافي بوجود نمطين متميزين للتعليم والتنشئة: فالنخبة تلقن أبناءها القيم الحديثة وتلحقهم بمدارس أجنبية، أما أبناء الجماهير فيكتسبون القيم التقليدية داخل الأسرة أو العشيرة ويتلقون نمطاً تقليدياً نسبياً من التعليم.

وتميز الدراسات بين الاتجاهات السياسية لدى النخبة، ولدى الجماهير على أساس أن النخب ترتبط بمراكز وأوضاع إقتصادية وإجتماعية أعلى مقارنة بالجماهير وفرص أعلى للتعليم، الأمر الذي يرجح إحتمالات مشاركتها في الحياة السياسية أكثر من غيرها، فأعضاء النخبة أكثر اهتماماً بالسياسة، وميلاً للتصويت والمشاركة في الحياة العامة، ولتكوين الجماعات، لمعارضة المظالم [17]، أما الثقافة السياسية للجماهير فهي عامة تميل بدرجة أعلى إلى اللامبالاة وعدم الاهتمام.

([17]) Dennis S. Ippolito et al., Public Opinion and Responsible Democracy (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice – Hall, Inc., 1976) P. 229.

الثقافة المدنية: أنماط الثقافة السياسية

تعد دراسة الموندوفيربا عن الثقافة المدنية من الدراسات الرائدة لأنماط الثقافة السياسية العامة في مجتمعات تختلف في القيم والرموز والمعتقدات السياسية فيها، حيث يميزان بين ثلاثة أنماط: ثقافة سياسية ضيقة، وثقافة رعوية، وثقافة مشاركة، وذلك وفقا لاربعة معايير اساسية تدور حول توجهات الافراد ونظرتهم الى النظام السياسي ككل، والى مدخلاته والى خرجاته، وازاء انفسهم كمشاركين فيه.

فالثقافة السياسية تكون ضيقة إذا كانت توجهات الأفراد واهتماماتهم إزاء العناصر الأربعة تساوى صفراً، كما في المناطق المنعزلة على ذاتها وبعض القبائل في أفريقيا، وعادة لا توجد أدوار متخصصة في هذه الجماعات، وتجمع القيادة بين الأدوار السياسية والإقتصادية والدينية وليس لدى الأفراد وعى أو معلومات ومعرفة حول النظام السياسي ككيان خاص متميز، وقد يتزايد إهتمام الأفراد وتوجهاتهم، إزاء النظام السياسي وما يرتبط به من مخرجات وإن ظلت توجهاتهم إزاء المدخلات وإزاء أنفسهم كمشاركين فيه تقترب من الصفر.

فالأفراد هنا – أو الرعايا – على وعى بالسلطة السياسية وعلى معرفة كبيرة إزاءها، ويقدم هذا النموذج ملامح للثقافة السياسية

الرعوية، أما الثقافة السياسية المشاركة فإنها ترتبط بأفراد – مواطنين – يتجه اهتمامهم ووعيهم صراحة نحو النظام السياسي ككل، ونحو كلا جانبي المدخلات والمخرجات، وتكون لديهم توجهات إزاء الذات بإعتبار المواطنين لأنفسهم أفراداً نشطين يشاركون بغض النظر عن إتجاه ونمط هذه المشاركة، بالتأييد أو المعارضة [18].

توجهات الأفراد / أنماط الثقافة السياسية	ازاء النظام السياسي ككل	ازاء المدخلات	إزاء المخرجات	إزاء أنفسهم كمشاركين نشطين
ثقافة ضيقة	صفر	صفر	صفر	صفر
ثقافة رعوية	1	صفر	1	صفر
ثقافة مشاركة	1	1	1	1

جدول يبين أنماط الثقافة السياسية لدى الموند وفيربا

---

[18] Gabriel A.Almond & Sidney Verba. The civic Culture (Boston Little, Brown and Co., 1965) Passim. Esp. At p. 45.

ويؤكد الموند وفيربا أنه لا يوجد في الوقت الحاضر مثل لنظام سياسي يمثل ثقافة سياسية في نمط واحد من الأنماط الثلاثة: الضيقة أو الرعوية أو المشاركة، بشكل خالص نقى. فكل أقطار وأمم العالم تمثل خليطاً، وبدرجات مختلفة من هذه الأنماط الثلاثة. فالثقافة السياسية البريطانية تمثل مزيجا يحمل نوعا جيداً من التوازن بين الثقافات السياسية المشاركة والرعوية، فهي ثقافة سياسية مشاركة بدرجة تكفي لأن تكون ديمقراطية، ورعوية بدرجة تكفي لطاعة السلطة. وفي الثقافة السياسية الألمانية تبرز السيطرة لنمط الثقافة الرعوية، فالشعب يطيع السلطة، لكنه لا يبدي رغبة متزايدة للمشاركة، والإنغماس، في السياسة. ونفس الظاهرة بالنسبة لإيطاليا، مع نسبة أكبر من الإتجاهات الضيقة. وفي الولايات المتحدة يبرز العنصر الرعوي الضعيف نسبياً [19].

الخلاصة واستنتاجات

تمثل الثقافة السياسية المناخ السيكولوجي العام المحيط بالنظام السياسي، بما يتضمنه هذا المناخ من توقعات وتفضيلات، ومن قيم وإتجاهات وأهداف تتعلق بظاهرة السلطة، وما يرتبط بها من

([19]) Michael G. Roskin et al., of.cit., P. 132.

قضايا وممارسات، كالشرعية والهوية، ومن ثقة وأولويات، ومعاني لها اهميتها في دراسة الحياة السياسية، وفي بناء النماذج الديمقراطية.

والثقافة السياسية هي ثقافة فرعية، من ثقافات المجتمع العامة، لا تنفصم عنها، وتعكس مضامينها وتوجهاتها العامة، وتتضمن الثقافة السياسية ذاتها ثقافات فرعية ترتبط بالجماعات المختلفة، من زاوية ظاهرة السلطة السياسية أيضاً. ولعل ثقافة النخبة من أهم هذه الثقافات السياسية الفرعية. لما يرتبط بهذه النخبة مباشرة من قوة سياسية ومراكز لممارسة التأثير والسلطة.

والثقافة السياسية لها أنماطها التي تتراوح من المشاركة إلى الضيقة، مروراً بالثقافة الرعوية، ولا يوجد مجتمع يشهد أحد هذه الانماط بمفرده، فالثقافة السياسية في أي مجتمع حديث تمثل مزيجاً مختلفا بينها، وإن اختلفت نسبة عناصر كل نمط، وتسهم عناصر النمط المشارك في توفير أساس للإهتمام، وتسهم عناصر النمط الرعوي والضيق في توفير أساس لاذعان والهدوء والاستقرار. وتكمن الخطورة في اختلال نسبة هذه العناصر، الأمر الذي يهدد الإهتمام السياسي وما يرتبط به من مظاهر ديمقراطية، أو يهدد طاعة السلطة ويجلب الفوضى والإضطراب والتمرد.

فالديمقراطية المستقرة، واعتبارات التنمية السياسية تعنى توازن عناصر النمط المشارك، وأنماط الثقافة الرعوية والضيقة، فيتحقق الإستقرار في ظل مشاركة ديمقراطية تكفل تعبير النظام عن كافة تيارات وأجزاء الجسد السياسي.

وقد تحمل الثقافة السياسية السائدة مؤشرات على إنخفاض درجة الثقة في النظام وفي الحكومة القائمة، ودرجة الثقة تعبر عادة عن حصاد الإنجازات للنظام، كما يدركها المجتمع وما تحمله من رفاهية وحرية وأمن، أو من كوارث وكبت وتهديدات، من هنا فالثقة في النظام قد تتغير نحو الأفضل، كما قد تتغير نحو الأسوأ، بناءاً على سجل انجازات النظام والحكم، وهذا ما أثبتته تجارب الكثير من النظم الديمقراطية المستقرة. وترتبط هذه الإنجازات بوجه خاص بالرفاهية والكرامة الإنسانية على وجه التحديد.

شروط النشر والإشتراك في السلسلة

تتضمن الشروط:

طبيعة الموضوع: قضايا ومفاهيم ذات الصلة بالتنمية السياسية.

1) الحجم: في حدود لا تقل عن 30 صفحة ولا تزيد عن 100 صفحة.

2) تخضع البحوث المقدمة للتحكيم، وفق اجراءات يحددها المعهد ويلتزم بها مقدم البحث.

3) يمنح المعهد مكافأة مالية للكاتب بعد إجرائه التعديلات وتنفيذ الملاحظات التي يبديها المعهد، أو التحكيم على المسودة لكي تصبح صالحة للنشر.

صدر من سلسلة "إصدارات التنمية السياسية"

1) الثقافة السياسية.
الدكتور عبدالغفار رشاد القصبي.

2) المؤسسية وبناء المؤسسات.
الدكتور عبدالغفار رشاد القصبي.

3) المجتمع المدني
الدكتور عبدالغفار رشاد القصبي.

4) المنظمات الدفاعية "قضايا النهوض بالمرأة".
الدكتور عبدالغفار رشاد القصبي.

5) التعددية والتسامح.
الأستـــاذ عبدالنبي سلمان أحمد.

6) مفاهيم وآليات العمل النقابي.
الأستاذ محمد عبدالجليل المرباطي.

7) الحكـــم الرشيـــد.
الأستاذ حسن علي حسن إسماعيل.

8) آليات العمل والتشريع والرقابة في مجلسي الشورى والنواب.

الأستـــاذ يوســـف زينـــل.

قسيمة اشتـــراك في سلسلـــة

(إصدارات التنمية السياسية)

الاســـــــــــم : .....

المؤسســـــــــة : .....

الهاتـــــــــــف : .....

العنـــــــــــوان : .....

الرمز البريـــــدي : .....

البلـــــــــــد : .....

البريد الإلكترونـــــي : .....

بدء الاشتـــــــراك : (من العدد:..... إلى العدد: .....).

رســـوم الاشتراك *

للأفـراد	: 12 ديناراً بحرينياً.	26.525 دولاراً أمريكياً.
للمؤسسات	: 24 ديناراً بحرينياً.	63.662 دولاراً أمريكياً.

للاشتراك من داخل المملكة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
للاشتراك من خارج المملكة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط.

على أن تسدد القيمة بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي بإسم معهد البحرين للتنمية السياسية.

حساب رقم (008700118807)- بنك البحرين الوطني – المنامة
نرجوا موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

معهد البحرين للتنمية السياسية
ص.ب. 38955 - الرفـاع – مملكة البحريـن
هاتف: 17650172-973+ فاكس: 17650134-973+

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثنى عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development
هاتف: 17650172 ، فاكس: 17650134 ، ص.ب.: 38955
www.bipd.org

رقم الناشر الدولي: ISBN 978-99958-54-00-3
رقم الإيداع : د.ع 2008/7335م